

موجز

المكتب الإقليمي للدول العربية

UN HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل





حلب، سوريا، قبل الأزمة. صور © الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

مقدمة

المنطقة العربية هي واحدة من أكثر المناطق تحضرًا في العالم، حيث يعيش ٥٦٪ من سكانها البالغ عددهم ٣٥٧ مليون نسمة في المدن وهذا العدد أخذ في الإزدياد. وقد ضاعفت العمليات الديموغرافية السكان أربعة أضعاف في السنوات الأربعين الماضية، كما أن الهجرة من الريف إلى المدن، وتدفعات اللاجئين الناجمة عن الصراعات والكوارث الطبيعية جلبت المزيد من الناس إلى المدن، سعيًا للحصول على نوعية حياة أفضل والاستقرار والأمان. هذا الاتجاه مستمر وبالتالي فإن التوسع الحضري سيظل أحد أهم مصادر التحول الاقتصادي والاجتماعي في العقود القادمة. لطالما كانت المدن هي مراكز النمو والإنتاجية والابتكار، وتلك هي العوامل التي يرتبط بها ازدهار الدول ارتباطًا وثيقًا. ولقد بات العالم أكثر وعيًا وإدراكًا لهذا الترابط، ولا تُستثنى المنطقة العربية من ذلك. وهكذا، في ديسمبر/ كانون الأول عام ٢٠١٥، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موتل الأمم المتحدة) من خلال مكتبه الإقليمي للدول العربية وتحت رعاية الحكومة المصرية وجامعة الدول العربية، اجتمع القادة العرب في المنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية العمرانية لمراجعة كيف يمكن تحقيق دور التوسع الحضري بوصفه مصدرًا للتنمية ومساهمًا في إحلال السلام والاستقرار من خلال تضافر الجهود عبر الإقليم.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا النهج يتوافق مع جدول أعمال التنمية المستدامة الذي تم اعتماده مؤخرًا، والذي يهدف من خلال هدفه الحادي عشر إلى جعل المدن شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة. وقد أظهرت الدول العربية بالفعل التزامها نحو تحقيق هذا الهدف ليس أقلها من خلال وضع استراتيجية جامعة الدول العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة والتي تم التصديق عليها في ديسمبر/ كانون الأول عام ٢٠١٥. وسوف يدعم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موتل الأمم المتحدة) الدول العربية في الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة وضمان حق السكن اللائق للجميع، وذلك في إطار جدول الأعمال الحضري الجديد الذي سيتم الإنتهاء منه في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموتل الثالث) المزمع عقده خلال عام ٢٠١٦. وعلى الرغم من أن موتل الأمم المتحدة يؤمن بقوة أن التوسع الحضري يمكن أن يكون حلًا وليس مشكلة، هناك العديد من القضايا التي لا يزال يتعين التصدي لها. هذه القضايا متنوعة للغاية وتتراوح بين عدم وجود سياسات مترابطة والتوسع السريع للمستوطنات غير رسمية إلى توفير غير كاف للمأوى والخدمات الحضرية الأساسية. ويتناول المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية هذه القضايا من خلال نهج ثلاثي المنحى مصمم لتحقيق التوسع الحضري المستدام، ويتألف هذا النهج من التشريعات والحوكمة الحضرية والتخطيط الحضري والتصميم والتمويل الحضري. ويؤكد برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موتل الأمم المتحدة) أيضًا على أهمية حقوق الإنسان وقضايا النوع الاجتماعي والشباب وتغير المناخ بوصفها قضايا شاملة في عملها. وهذا هو الأساس الذي يبنى عليه موتل الأمم المتحدة مجالات اهتمامه وتركيزه السبعة وأدوات تطويرها والتي من خلالها نطمح لتحقيق مستقبل حضري أفضل للشعوب في المنطقة العربية.

تقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في المنطقة العربية وذلك من خلال تسليط الضوء على أمثلة من العمل في مجالات التركيز السبعة.



دافيد أوبري

المدير الإقليمي، مكتب برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للدول العربية

قضايا حضرية

البيانات الحضرية للمنطقة العربية^١

تعداد السكان (٢٠١٠)	٣٥٧ مليون ^٢
سكان المناطق الحضرية (٢٠١٠)	٥٦٪ ^٣
السكان الشباب (دون ٢٥ سنة) (٢٠١٠)	٦٠٪ ^٤
سكان الأحياء الحضرية الفقيرة كنسبة مئوية من إجمالي سكان الحضر (٢٠١٢)	٢٨,٤٪ ^٥
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد (من ١٩٩٠ إلى ٢٠١١)	٢٪ ^٦
عدد اللاجئين (٢٠١٠)	٧,٥ مليون ^٧
عدد النازحين داخلياً في المنطقة (٢٠١٠)	٩,٨ مليون ^٨

القضايا الحضرية الرئيسية في المنطقة العربية

يُحدد المكتب الإقليمي للدول العربية ثمان قضايا رئيسية تشكل تحديات، ولكن في الوقت ذاته تُعتبر فرصاً فيما يتعلق بعملية التوسع الحضري في المنطقة:

أسفرت الاتجاهات الديموغرافية خلال العقود الأخيرة عن تسارع وتيرة التوسع الحضري في المنطقة، كما ساهمت في نشر حالة من عدم الاستقرار. فبينما تبلغ نسبة السكان دون سن ٢٥ حوالي ٦٠ بالمائة، تتوفر فرص عمل محدودة للشباب والشابات على وجه الخصوص، وكثيراً ما تستبعد النساء والفتيات أيضاً من عمليات صنع القرار. وقد ترجم هذا التهميش الذي يشعر به الشباب إلى الاستقطاب السياسي. وفي حين يتميز الأداء الاقتصادي للدول العربية بالتنوع الملحوظ، وبينما يوجد ادراك عام بين الحكومات العربية لأهمية المدينة بوصفها مركزاً للنشاط الاقتصادي وخلق فرص العمل، ينتشر عدد من الاتجاهات الاقتصادية الصعبة المتعلقة

الموسرة المزودة بالخدمات بشكل جيد على مقربة من المجتمعات الفقيرة المحرومة في كثير من الأحيان من الخدمات. كما تتضح الفوارق الاجتماعية بين المدن. وعادةً ما يعاني الشباب من التهميش ونقص في الفرص اللازمة للمساهمة بشكل فعال في المجتمع. وبالمثل، تتأثر النساء والفتيات من التحيز الجندي السائد المتجذر في التقاليد.

أما قضايا الأمن والصراع فهي تمثل التحديات الرئيسية التي تواجه المنطقة العربية، حيث شهد العقد الماضي الحدوث المتكرر لعدد مختلف من الصراعات الشديدة والعنيفة والتي نتج عنها التدفقات الهائلة من النازحين داخلياً واللاجئين إلى المدن في مناطق أكثر أمناً، مما يؤثر على المدن في بلد الصراع وكذلك المدن في الدول المجاورة

بالتوسع الحضري والتي تمثل تحدياً في حد ذاتها، وتشمل هذه الاتجاهات فيما تشمل محدودية تنوع الاقتصاديات المحلية مما يجعلها عرضة لتقلبات السوق العالمية، ونقص فرص العمل، ويعزو ذلك جزئياً نتيجة لخصخصة المؤسسات التي كانت في السابق مملوكة للدولة، وندرة القروض الصغيرة وعدم وجود سكن يسور التكلفة، مما دفع بالكثير من الناس في المدن لحالات اليأس. وقد أدت هذه الاتجاهات إلى نمو القطاعات الاقتصادية الرئيسية غير الرسمية في العالم العربي، وكذلك التوسع السريع للتنمية المكانية غير الرسمية.

وتتميز الاتجاهات الاجتماعية في العديد من الدول العربية بعدم المساواة الاجتماعية. ويتجلى هذا بوضوح في المدن التي يوجد بها المجتمعات



منشية ناصر، 2014. صور © دافيد أوبري

٦ المرجع السابق
٧ مؤئل الأمم المتحدة (٢٠١٢): تقرير حالة المدن العربية
٨ المرجع السابق

حالة المدن العربية
٢ المرجع السابق
٤ المرجع السابق
٥ التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية (٢٠١٣)

١ يشمل مصطلح (المنطقة العربية) كل من المناطق الفرعية العربية الأربعة: المغرب، والمشرق، ودول مجلس التعاون الخليجي وبلدان الصف الجنوبي.
٢ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠١٢): تقرير

الكثافة السكانية العالية في المنطقة. تحتاج المخاطر المرتبطة بتغير المناخ والكوارث الطبيعية في المدن إلى أن تفهم بشكل أفضل، مع ضرورة إتخاذ التدابير الرامية إلى زيادة القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، وهذا سيتطلب التعاون بين الدول حول قضايا معينة.

وعلى غرار التخطيط الحضري، فإن الدرجات العالية من المركزية تعوق الحوكمة والتشريعات الفعالة في المدن العربية، حيث غالباً ما تعتمد المحليات اعتماداً كلياً على الحكومة المركزية، سواء مالياً أو سياسياً، وغالباً ما تفتقر إلى الموظفين المدربين على التخطيط وإدارة النمو العمراني. وفي ظل غياب الحكومة المحلية الممكنة سياسياً ومالياً، تفتقر العديد من المدن في المنطقة إلى القدرة للاستجابة بفعالية لاحتياجات وأولويات المواطنين المحليين.



مبنى تم قصفه في حلب، سوريا. صور © الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

نجد الكثير من الحكومات العربية تكافح من أجل إعمال الحق في السكن اللائق والخدمات الحضرية الأساسية. وقد أدى تدفق اللاجئين، والاتجاهات الديموغرافية، والمضاربة على الأراضي وسوء تخطيط إمدادات المدينة إلى وجود نقص كبير في المساكن ميسورة التكلفة. لذا وفي كثير من الأحيان يلجأ الأشخاص الذين لم تلبى احتياجاتهم بواسطة الإسكان الرسمي إلى بناء مساكن غير رسمية على أطراف المدن. وفي المساكن غير رسمية غالباً لا يتم الوفاء بمعايير سلامة السكن ويكون الحصول على الخدمات الأساسية محدوداً.

علاوةً على ذلك، تتعرض الدول العربية للبيئات القاسية وتغير المناخ، حيث تتضاءل موارد المياه الشحيحة في الأصل وتتعرض المساحات المزروعة إلى تهديد متنامي بالتصحّر. ومن المفارقات، في الوقت نفسه قد يدمر هطول الأمطار الغزيرة وارتفاع مستوى سطح البحر العديد من المدن ذات

لها. إن تدفق السكان السريع داخل المدن وفيما بينها قد أدى إلى ارتفاع مفاجئ على المستوى المحلي في تكاليف المعيشة بما في ذلك استئجار المساكن، والتنافس على فرص العمل، وعدم كفاية فرص الحصول على الخدمات الأساسية.

وتتسم إدارة الأراضي والتخطيط الحضري في المنطقة العربية بالمركزية الشديدة في كثير من الأحيان، والتي تميل إلى ترك المدن دون القدرة على التخطيط الفعال وتنظيم التنمية الحضرية والتوسع. وغالباً ما تكون مناهج التخطيط الحضري قد عفا عليها الزمن، ولا تأخذ بعين الاعتبار واقع السكان في المناطق الحضرية، وتنظيمها غير جيد. وكثيراً ما ينتج عن ذلك الفصل المكاني حسب الطبقة، وانخفاض الكثافة، والافتقار إلى الفضاء العام وظهور الأحياء العشوائية.

وأيضاً وفيما يتصل بقضايا النزاعات والتخطيط،

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في المنطقة العربية

نبذة عن البرنامج



مدينة الرياض. صور © محمد الدغاشيم

«مؤئل الأمم المتحدة» هو برنامج الأمم المتحدة الذي يعمل من أجل مستقبل حضري أفضل. ونظراً للاحتياجات الملحة للإسكان والتوسع الحضري المستدام في المنطقة العربية، ضغطت الدول العربية لإنشاء مكتب إقليمي عربي. وفي سبتمبر/أيلول ٢٠١٠، وقعت الحكومة المصرية اتفاقية تعاون مع مؤئل الأمم المتحدة لإنشاء المكتب الإقليمي للدول العربية، وتم اعتماده في أبريل/نيسان ٢٠١١.

إن المكتب الإقليمي للدول العربية مُكلف بتقديم سبل التعاون الفني وبناء القدرات لثمانية عشر بلداً في جميع أنحاء المنطقة العربية: الجزائر، البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، فلسطين، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، سوريا، السودان، تونس، الإمارات العربية المتحدة، واليمن. وحالياً هناك مشروعات الجارية في كل من مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، فلسطين، المملكة العربية السعودية، سوريا، السودان حيث بلغت المحفظة الإجمالية للمشاريع حوالي ١٥٠ مليون دولار اعتباراً من عام ٢٠١٦. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة) بشكل وثيق مع جامعة الدول العربية على قضايا الإسكان والتنمية الحضرية. في الأونة الأخيرة، ساعد المكتب الإقليمي للدول العربية جامعة الدول العربية في تطوير استراتيجية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة للعام ٢٠٣٠. هذه الاستراتيجية، والتي تم التصديق عليها في الدورة الثلاثين لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب، تمثل منهجية للتوطن وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لاسيما الهدف ١١. وتقرح الاستراتيجية مجموعة من الأهداف والغايات لتطوير قطاع الإسكان والقطاعات الأخرى ذات الصلة لتحقيق التوسع الحضري المتكامل والشامل والمستدام على المستوى الإقليمي، ليتم تعديلها وتطويرها وفقاً للسياق المحدد لكل بلد على المستوى

الأول ٢٠١٥ في القاهرة وأسفر عنه إصدار إعلان القاهرة. ومن المقرر عقد هذا المؤتمر كل سنتين.

الوطني . وأخيراً، وبدعم من المكتب الإقليمي للدول العربية عقد المنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية في ديسمبر/كانون

تحقيق التنمية العمرانية المستدامة

وفقاً لإستراتيجية جامعة الدول العربية، وجدول أعمال التنمية المستدامة، لا سيما الهدف رقم ١١، بالإضافة إلى جدول الأعمال الحضري الجديد، تهدف رؤية المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) إلى:

«دعم تنمية المدن والمستوطنات البشرية المتكاملة والشاملة والمستدامة، القادرة على توفير مستوى معيشة ملائم للأطفال والشباب والنساء والرجال، والتي تتمتع بالحكم الرشيد والقدرة على التكيف مع الصدمات.»

ولمواجهة التحديات الأنفة الذكر واستغلال الفرص التي دائماً ما تصاحب عمليات التحضر، يقدم المكتب الإقليمي للدول العربية إستراتيجية شاملة تقوم على نهج ثلاثي المنحى يشمل على المبادئ التالية بوصفها محركات رئيسة للتنمية العمرانية المستدامة وهي: التصميم المادي الشمولي والفعال؛ والتخطيط المالي المستدام؛ والقواعد والأنظمة الخاصة بالتخطيط والحكم الشامل. ويحدد التخطيط المادي على مستوى الوطن، والإقليم، والمدينة توزيع السكان، ونظام العلاقات المتبادلة بين القرى، والبلدات، والمدن، والممرات، ونمو المناطق الحضرية، مع الأخذ في الاعتبار كثافة الأماكن العامة والربط بينها، واستخدامات الأراضي فيها، وترسيم الأماكن العامة. ويمكن أن يتم تصميم المدن بحيث تكون منتجة اقتصادياً ومنصفة اجتماعياً. ويوفر التمويل الحضري الآلية التي يمكن من خلالها تحويل اقتصاد المدينة وقيمة الأرض والممتلكات إلى إيرادات حسب الاقتضاء لتوفير الوصول إلى الخدمات الحضرية الأساسية للجميع ولتمويل التوسع المستدام. ويتم تفعيل آليات التخطيط والتمويل عن طريق التشريعات الملائمة والمؤسسات الفعالة التي تقوم بوظائفها على النحو الأكمل.

وبالإضافة إلى هذه المبادئ، يقوم برنامج موئل الأمم المتحدة للتنمية على تفهم الأمم المتحدة المشترك للمنحى القائم على حقوق الإنسان، كما يهدف إلى زيادة تطبيق حقوق الإنسان كما هو منصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و المواثيق الدولية الأخرى المعنية بحقوق الإنسان بما في ذلك الميثاق العربي لحقوق الإنسان. ويقوم

أيضاً المكتب الإقليمي للدول العربية بتعميم القضايا الشاملة الخاصة بالتنوع الاجتماعي، والشباب، وتغير المناخ كما يجعل برامجه تتسق مع سبع مجالات اهتمام يتم تطويعها لتتوافق مع خصائص المنطقة على النحو التالي.



أعمال إعادة الإعمار، لبنان. صور © الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

١. التخطيط و التصميم الحضري

دومًا ما تعجز إستراتيجيات التخطيط العمراني والأطر الخاصة به عن مجاراة المعدل السريع لعملية التحضر، وهو ما يتسبب في ظهور نماذج تلقائية وعشوائية من التحضر، تتسم بأنماط أقل كثافة وغير فعالة لاستخدام الأراضي. ويقع ضمن ذلك نقص الأماكن العامة الحضرية التي عادة ما توفر متنفسًا للبيئات الحضرية وتقوم بوظيفة اجتماعية مهمة في المجتمعات العربية. ويعوق عملية التحضر المخطط لها في المنطقة العربية غياب السياسات الحضرية المتسقة على المستويات الوطنية ودون الوطنية وعلى مستوى المدن، وكذا غياب الاتساق بين الإستراتيجيات القطاعية، وغياب الصلة بين إستراتيجيات التنمية المكانية وإستراتيجيات التنمية القطاعية؛ ولهذا تفتقر الحكومات المحلية والبلديات إلى إطار لتوجيه وتخطيط وتنظيم التنمية العمرانية والتوسع الحضري على نحو ملائم، كما أنها تفتقر أيضًا إلى القدرة والإمكانات والموارد اللازمة للقيام بذلك. كما يؤدي أيضًا غياب التنسيق بين الإدارات /الوزارات إلى وضع سياسات متضاربة في بعض البلدان. ونتيجة لذلك، يتم إعاقة قدرة عملية التحضر على دفع النمو والتنمية. ومن أجل تغيير ذلك، يجب تبني نهج أكثر شمولية للتنمية العمرانية على أن يتم توجيهها عبر سياسات حضرية وطنية. وبالنظر إلى خبرته الطويلة في هذا المجال بالإضافة إلى الأدوات التي يمتلكها، يعد برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة) على أتم استعداد لدعم خطة الحكومات العربية وتصميم النمو الحضري المستدام. وتشمل الأدوات المستخدمة في المنطقة العربية التخطيط الحضري والمترابولي/ تخطيط المدن الكبرى، وتخطيط الأحياء، وتوسعات المدن المخطط لها، وتصميم الإدخال الحضري.

المملكة العربية السعودية: برنامج مستقبل المدن السعودية

وفي سياق برنامج مستقبل المدن السعودية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة)، يعمل مؤئل الأمم المتحدة مع المملكة العربية السعودية من أجل وضع سياسة حضرية وطنية وتنفيذها. وقد تطلبت الإستراتيجية المكانية الوطنية السابقة لعام ٢٠٠٠ المراجعة وإعادة النظر من أجل الأخذ في الاعتبار استهلاك الطاقة، والاستدامة البيئية، والكفاءة الاقتصادية. كما تحتاج أيضًا إلى التعامل مع معدلات البطالة ومنع الزحف الحضري العشوائي، خاصة في المدن الكبرى (مثل جدة والرياض)، والتي تعاني حاليًا من تلامي الأحياء الفقيرة والأحياء العشوائية. كما تحتاج السياسة الحضرية الوطنية إلى إصلاح حكم المدن؛ حيث تفتقر البلديات إلى الموارد الملائمة والقدرة على القيام بوظائف الإدارة الحضرية من خلال حكم ذاتي واسع النطاق، كما أدى غياب التنسيق بين الإدارات /الوزارات إلى وضع سياسات متضاربة.

ويوفر برنامج مستقبل المدن السعودية نهجًا شموليًا لوضع سياسة حضرية وطنية تتدمج مع النظام الوطني للأقاليم، والمحافظات، والمدن التي تقوم حاليًا بتبديد طاقة المراكز الحضرية وقدرتها. ومن المنتظر أن تقوم السياسة الحضرية الوطنية بتنسيق عمل القطاعات المختلفة والمستويات المختلفة للحكومة، كما ستوفر المحفزات من أجل زيادة الممارسات المستدامة، وستوفر أساسًا مخطط له ومتصل جغرافيًا من أجل تخصيص الموارد.

٢. التشريعات والأراضي والحكومة في المناطق الحضرية

غالبًا ما تفتقر بلدان المنطقة العربية إلى القدرات القانونية والمؤسسية الفعالة لتنظيم توسعات المناطق الحضرية. وقد تسببت السياسات غير الفعالة و الهياكل الحكومية غير الصالحة في زيادة نسبة الأراضي العشوائية، وزحف المناطق العشوائية، وانعدام الأمان في حيازة الأراضي وحقوق الملكية. وغالبًا ما تتفاقم هذه المشكلات بسبب العمليات الإدارية المركزية الصارمة التي جعلت البلديات غير قادرة على إدارة ديناميكيات عملية التحضر السريع بطريقة مستدامة. وفي الوقت ذاته، لا يُنظر إلى سكان الأحياء الفقيرة وقاطنيتها على أنهم أصحاب حقوق، كما أنهم يفقدون إلى الوصول إلى عمليات صنع القرار المحلية. وفي إطار هذا المجال للتركيز والاهتمام، يضع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة) التشريعات، والآليات، والقدرات حسب الاقتضاء لجعل الأراضي ميسورة التكلفة متاحة بوتيرة تسمح بمجاراة عملية التحضر وتعزيز دور المجتمعات في هذه العملية.

مصر: الاستعراض التشاركي للتخطيط المصري وتشريعات التنمية العمرانية ذات الصلة من أجل دعم مشروع التنمية العمرانية المستدامة (يناير ٢٠١٤ / مارس ٢٠١٥)

تم تمويل هذا المشروع بمن قبل الحكومة الألمانية (عن طريق الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، وقد ساعد هذا المشروع الحكومة المصرية في إصلاح إطارها القانوني الخاص بالتنمية العمرانية المستدامة بطريقة تعمل لصالح الفقراء عن طريق زيادة مجموعة الأدوات



المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة جون كلوس يتحدث في المنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية في القاهرة، صور © الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

الملائمة المتاحة لزيادة الوصول إلى الأراضي المزودة بالخدمات وخفض معدل التنمية العشوائية في مدن البلاد. وقد قام المشروع بالآتي: (١) تحسين استيعاب التخطيط العمراني وقوانين الإدارة وعلاقتها بالهياكل المؤسسية وتأثيرهما عليها؛ (٢) بدء تمكين السلطات الوطنية والمحلية وأصحاب المصلحة الرئيسيين لتوجيه التخطيط العمراني وإدارته بفاعلية؛ (٣) تعبئة الموارد من أجل إصلاح النظام القانوني لعملية التحضر في مناطق إدارة الأراضي، وتخطيط التوسعات الحضرية، وتحسين عرض الأراضي المزودة بخدمات والميسورة التكلفة في المدن؛ وتوفير وسيلة لتوليد الإيرادات المحلية عن طريق عملية التحضر. وقد تمت تبادل المعرفة التي نتجت عن هذا المشروع من خلال اجتماعات فريق الخبراء في المنطقة العربية.

٣. الاقتصاد الحضري

وعن طريق تركيز عوامل الإنتاج (الأرض، والأيدي العاملة، ورؤوس الأموال)، تعد المدن المنتج أو المسبب الأساسي للثورة الاقتصادية؛ حيث تدر أكثر من سبعين بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ويبدو أن الحكومات العربية بدأت بشكل متزايد إدراك أهمية المدينة بوصفها معمل للابتكار ومنطقة جذب للاستثمار، ومصدر لخلق فرص العمل. كما أن هناك إدراك متزايد للدور الذي تقوم به عملية التحضر المستدام في تقليل نسبة من يعانون من الفقر، كما تظهر أيضاً رغبة متزايدة في تسخير الإمكانيات الاقتصادية للمدن ضمن النظم الوطنية لهذه المدن. ويتضمن ذلك عادة نظم للتجمعات الحضرية المترابطة ومراكز النمو التي ترتبط بممرات إنمائية ويؤدي ذلك إلى ظهور مناطق حضرية متروبولية/ في المدن الكبرى. وتعد الإستراتيجيات الملائمة لتمويل عملية التحضر هي العامل الرئيس لتوفير الخدمات الملائمة، وتنفيذ

الحضرية المحسنة وقيمة الأراضي، بناءً على كل ما سبق يتم وضع مشروعات وتشريعات تجريبية في مصر. وتقوم تلك المشروعات بادرار الإيرادات عن طريق توسعات المدن المخطط لها كما يتم تبادل الدروس القيمة المستفادة في المنطقة. ويتم تطبيق أداة التصنيف الائتماني للبلدية في الأردن لتقييم قدرة السلطات المحلية وتعزيزها فيما يتعلق بالإدارة المالية و توليد الإيرادات. وقد سعت المشروعات الأخرى في العراق، والسودان، وفلسطين إلى تحسين سبل العيش وتوليد الاقتصاد من خلال دعم التدريب المهني للنساء والشباب ذوي الدخل المنخفضة في مجال مهارات البناء وسبل العيش الحضرية.

خطط التنمية العمرانية المستدامة، وتوفير الإطار العام الذي سيطلق العنان للنمو الاقتصادي. وقد تم تصميم إستراتيجيات التمويل هذه حتى يتسنى إعادة استثمار الاقتصاد وقيمة الأراضي التي تنتج عن عملية التحضر بشكل جزئي في إدارة المدينة وبنيتها التحتية وخدماتها.

ويقدم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) وضع الخطط الحضرية الوطنية في المملكة العربية السعودية، ومصر، والمغرب، والأردن، ولبنان، والسودان. وبناءً على الإطار العام للسياسات المنصوص عليه في السياسات الحضرية الوطنية المعنية بزيادة إمكانيات المدن لتوليد الاقتصاد وأيضاً لاستدراار الإيرادات المحلية عن طريق تبادل منافع الاقتصادات

لبنان: تعزيز دور اتحادات البلديات من اجل تلبية احتياجات اللاجئين والمجتمعات المستضيفة لهم

منذ عام ٢٠٠٣ وبتمويل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، اعتمد برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موتل الأمم المتحدة) في لبنان على خبرته السابقة في بناء القدرات وأطلق مشروع « تعزيز دور اتحادات البلديات من أجل تلبية احتياجات اللاجئين والمجتمعات المستضيفة لهم». ويهدف المشروع إلى مساعدة السلطات المحلية التي تأثرت بالتدفق السريع والمحوظ للاجئين السوريين لمواجهة الضغط على توفير المياه، وخدمات الصرف الصحي، وجمع القمامة في المجتمعات المستضيفة.

والتعليمية في المدن أفضل بكثير من المناطق الريفية. وتفتقر المدن، على أي حال، إلى الموارد والقدرات الإدارية لمواجهة الاحتياجات المتزايدة لتوفير الخدمات، ونتيجة لذلك لا يوجد في بعض الأحياء مياه للشرب أو الصرف الصحي أو خدمات الطاقة أو النقل أو المرافق العامة وهو ما يؤدي إلى ظهور بيبات غير مرضية وخطيرة بالنسبة لسكانها. كما يؤدي الافتقار إلى نظم النقل العامة الكافية إلى قلة التنقل بالنسبة لبعض المجموعات الاجتماعية، وهو ما يؤدي إلى إقصائهم عن جزء كبير من المدينة.

فلسطين: مركز التدريب المهني والفني للنساء المحرومات في مدينة الخليل

بتمويل من اللجنة السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني، قام برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موتل الأمم المتحدة) بالتشارك مع بلدية مدينة الخليل والوزارات التنفيذية في الضفة الغربية والأراضي الفلسطينية المحتلة بدعم بيئة تعزز التخفيف من وطأة الفقر عن النساء في مدينة الخليل منذ عام ٢٠٠٩، وقد تضمن ذلك إقامة مركز تدريب مهني وفني لتمكين النساء المحرومات وأسرهم وتحسين مستوي معيشتهم من خلال توفير التدريب المهني، وتطوير المشروعات الحضرية، وبرنامج التدريب الاقتصادي والمبادرات الاقتصادية.

ويستهدف مركز التدريب المهني والفني الأسر التي تعولها نساء ضعيفات في الحضر. وقد أقام برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موتل الأمم المتحدة) تحت هذا الإطار ورش تقييم تشاركية وأجرى مسح ميداني شامل تناول أكثر من ستمئة أسرة في المدينة. وتهدف هذه المقابلات والورش إلى تحديد المشكلات الأساسية، واحتياجات التدريب والمبادرات الاقتصادية المحتملة اللازمة لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للنساء الفقيرات في المدينة. كما ساهم المشروع أيضًا في بناء قدرات مؤسسات تنمية مهارات النساء في المدن والبلدات الأخرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٤. الخدمات الأساسية الحضرية

ومن أجل مجاراة عملية التحضر المتزايدة، تواجه الحكومات في معظم البلدان العربية تحد يتعلق بتوفير الحصول المتزايد على الأراضي وتوفير الخدمات الأساسية الحضرية الكافية والبنية التحتية الحضرية. وبوجه عام، يعد الحصول على الخدمات والبنية التحتية والمرافق الصحية



مشروع تخطيط المنطقة (ج)، فلسطين. صور © الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية



مستوطنة غير رسمية للاجئين في لبنان. صور © الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

لهم واحتياجات أسر اللاجئين الماسة إلى المأوى. وقد تم تحقيق ذلك من خلال تمكين البلديات من المشاركة الفعالة في تحديد المرافق الصالحة للمأوى، وتقييمها، وتسهيل الحصول عليها وتوفير الخدمات الحضريّة الأساسية مع الأخذ في الاعتبار الأعداد الحالية والمستقبلية للاجئين.

وقد أطلق المشروع مكتبين فنيين إقليميين في اتحادين للبلديات في ساحل الزهراني وإقليم الخروب. وتعمل هذه المكاتب مع البلديات في المنطقة على تحديد، وتخطيط، وتنفيذ تدخلات الأولويات في قطاعات المأوى، والبنية التحتية، والخدمات. وقد قام برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة) بتحديد وتدريب منظمات البحث والتكنولوجيا وبدعم تنسيق أنشطة المشروع. كما رفع المشروع من قدرة السلطات المحلية، ومكثها من الأخذ بزمام المبادرة في تخطيط الخدمات الحضريّة الأساسية وتوفيرها في المجتمعات التي تستضيف اللاجئين وتعاني من مشكلاتهم. ويقع على عاتق المكاتب الفنية الإقليمية المسؤوليات التالية:

- تحسين الحصول على المياه لحوالي ٢٠,٠٠٠ نسمة في منطقة النبطية؛

- حصول ٤٥,٠٠٠ أسرة معيشية في الوقت الحالي على شبكات الصرف الصحي أو المجاري في جبل لبنان والجنوب؛

- تعزيز نظم عشر بلديات وتحقيق التناغم بينها لزيادة فرص الحصول على خدمات الصرف الصحي أو المجاري الجيدة.

٥. الإسكان وتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة

يضع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موتل الأمم المتحدة) الحق في الحصول على سكن ملائم في صدر الخطة الحضرية الجديدة. فأعداد متزايدة من البشر حول العالم لا تملك المسكن الملائم. ويتعاضد العالم الآن من على سوق الإسكان المختل الذي تعامل مع الإسكان والأراضي فيما مضى بوصفهما مجرد سلعة، وتسبب في واحدة من أشد الأزمات الاقتصادية حدة في التاريخ الحديث. ويركز المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موتل الأمم المتحدة) جهوده على العمل مع شركائه من أجل وضع الإستراتيجيات الحضرية الشمولية التي تعطي الأولوية لحقوق الإنسان واحتياجات البشر. وقد أحرزت معظم البلدان العربية تقدماً ملحوظاً فيما يتعلق بوضع المبادرات التي تهدف إلى زيادة عرض الإسكان ميسور التكلفة من خلال البرامج المستهدفة. بيد أنه مازالت توجد بلدان بعينها تعجز عن تلبية الطلب المتزايد على الإسكان بفعالية. فقد أدت الصراعات في اليمن، وليبيا، وفلسطين، والعراق، والسودان، وسوريا إلى ظهور موجات من نزوح الأشخاص، وهو ما أدى إلى حدوث نمو سكاني كبير في بعض البلديات (بلغ أربعة أضعاف في بعض المناطق في سوريا) حيث ينتقل الناس إلى حيث يشعرون بالأمان. ويصاحب هذه الصدمات الديمغرافية ارتفاع في تكلفة الإيجارات واكتظاظ الوحدات السكنية؛ حيث قد تقطن ثلاث أو أربع أسر في الشقة الواحدة لتوفير تكلفة الإيجار. وبينما تستمر أسعار الإيجارات في الازدياد، تظهر العديد من حالات النزوح الثانوي وهو ما أدى إلى إقامة بعض الأسر في بنايات غير مكتملة البناء أو غير سكنية. وقد أدى النقص الحاد في توفر الإسكان ميسور التكلفة في معظم بلدان المنطقة العربية إلى حدوث نمو مستمر عشوائي، خاصة في أطراف المدن



مأوى عين داوود للنازحين، دهوك، شمال العراق. صور © الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

المتحدة للمستوطنات البشرية (موتل الأمم المتحدة) بدعم برامج تحسين أوضاع الأحياء الفقيرة على المستوى الوطني وعلى مستوى المدينة في المغرب، والعراق، ومصر ويقوم البرنامج الآن بدور جد هام فيما يتعلق بتلبية الحاجة إلى الإسكان والمأوى في ظروف الأزمات.

العراق: دعم توفير المأوى الدائم للأشخاص المشردين داخلياً في العراق

ويهدف المشروع الذي تم تمويله من قبل المنحة الإنسانية السعودية وتم إنطلاقه في أوائل أغسطس عام ٢٠١٤ إلى تطوير البنية التحتية والمرافق العامة بما في ذلك ٥٢٣٩ وحدة إيواء مؤقتة سابقة التجهيز من أجل ٣٢,٠٢٤ شخص مشرد داخلياً، كما يهدف أيضاً إلى تطوير المرافق الطبية والمدارس

وفي مواقع خطيرة وغير مرغوب فيها أو في بنايات قديمة غير مناسبة للسكن.

وقد قدم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موتل الأمم المتحدة) تحليلاً لأسواق الإسكان الوطنية من خلال تنفيذ آلية ملف الإسكان في تونس، ومصر، والعراق، وفلسطين. وهو ما أدى إلى ظهور سياسات الإسكان التي بدورها قامت بتحديد الإصلاحات اللازمة لتمكين سوق الإسكان الفعالة من توفير الحق في السكن الملائم للجميع. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موتل الأمم المتحدة) بدور فعال في تحسين أوضاع الأحياء الفقيرة كما قام بتنفيذ عدد من المبادرات الرائدة، مثل تلك التي تم تنفيذها في كوراني، وبلدة عنكاوا، وأربيل والتي استفاد منها ٢,٠٠٠ أسرة. وبالإستفادة من تلك المبادرات، قام برنامج الأمم



تأثير الفيضانات في السودان. صور © الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

بتمويل من حكومة اليابان، نفذ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤهل الأمم المتحدة) برنامج الاستجابة لحالات الطوارئ الخاصة بالفيضانات في الخرطوم للمجتمعات المعرضة للخطر كجزء من وثيقة البرنامج القطري لفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٦ الخاصة به. وقد تم تطوير المشروع كاستجابة لحالة الطوارئ التي نتجت عن هطول الأمطار الغزيرة والفيضانات في عام ٢٠١٢ وأدت إلى خسائر فادحة واضطرابات اجتماعية. وقد تمثل الهدف العام في تعزيز قدرات الحكومة والمجتمع للقيام ببناء فوري للمرافق العامة والبنية التحتية اللازمة من خلال تطوير وتنفيذ البرامج المرنة للتخطيط الحضري لمواجهة الفيضانات وتقنيات البناء. وقد استفاد أكثر من ١٧٠ ألف نسمة من أعمال المشروع فيما يتعلق بالإنفاذ وسهولة الوصول، والحماية ضد الفيضانات، والحصول على الخدمات الأساسية وبناء القدرات. وقد تم أخذ الجوانب الخاصة بالتنوع الاجتماعي في الاعتبار في عمليات التخطيط والتنفيذ وإمكانية الحصول على المرافق. كما تم تقديم وتطبيق ونشر تكنولوجيا البناء الصديقة للبيئة بين المجتمعات المتضررة.

وهو بالطبع ما سيؤثر بالسلب على الإنتاج الزراعي. ويقع التصحر والتهديدات المرتبطة بمستقبل المياه وانعدام الأمن الغذائي لسكان الحضر بين المشكلات الرئيسية في المنطقة. ومن المفارقات في الوقت نفسه، ان الأمطار الغزيرة وارتفاع مستوى سطح البحر قد يتمخض عنهما فيضانات مدمرة للعديد من المدن ذات الكثافة السكانية العالية في المنطقة. ان المخاطر المرتبطة بتغير المناخ والكوارث الطبيعية في المدن تحتاج منا أن ننتقمها بشكل أفضل، والتدابير الرامية إلى زيادة القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث ستكون بلاشك ضرورية. وسوف يتطلب الأمر التعاون بين الدول حول قضايا بعينها. كما ان تطبيق قوانين البناء وطرق البناء القادرة على مواجهة الكوارث وتعزيز القدرات المؤسسية للقيام بذلك سيمثل حاجة ماسة للغاية.

السودان: برنامج الاستجابة لحالات الطوارئ الخاصة بالفيضانات في الخرطوم للمجتمعات المعرضة للخطر

في ثلاثة مواقع للإيواء في محافظة دهوك ومحافظة السليمانية ومحافظة أربيل. وقد أثبتت التجربة عبر التاريخ أن المخيمات دائماً ما تتحول إلى عشوائيات في نهاية المطاف؛ حيث يتم إحلال بنايات أكثر استدامة محل الخيام وهو ما يخلق بدوره تحديات جديدة. وتعد وحدات الإيواء سابقة التجهيز حلاً لائقاً ودائماً بسبب سرعة تركيبها وتوفيرها الحماية من ظروف الطقس السيء على عكس الخيام. وبالإضافة إلى ذلك، وبسبب الطبيعة المطولة لأزمة النزوح هذه، تعد الحلول المتمثلة في إقامة وحدات إيواء سابقة التجهيز والمعمول بها حالياً ممكنة اقتصادياً بالنسبة للإيواء متوسط وطويل الأجل. وأهم ما في الأمر أن هذا المشروع قد قام بإدماج مخيمات الأشخاص المشردين داخلياً في المدن، بوصف هذه المخيمات توسعات حضرية أو إدخلات حضرية تخضع لإدارة البلديات. ويوفر ذلك إستراتيجية للخروج بالنسبة للأمم المتحدة، ولكن الأهم من هذا أنه يمكن الأشخاص المشردين داخلياً من الحصول على وظائف وخدمات أساسية مثلهم مثل المواطنين المحليين الآخرين، كما أن هذا المشروع يضمن من خلال اتباع مبادئ التخطيط الحضري أن المخيمات لن تتحول إلى مناطق عشوائية في المستقبل.

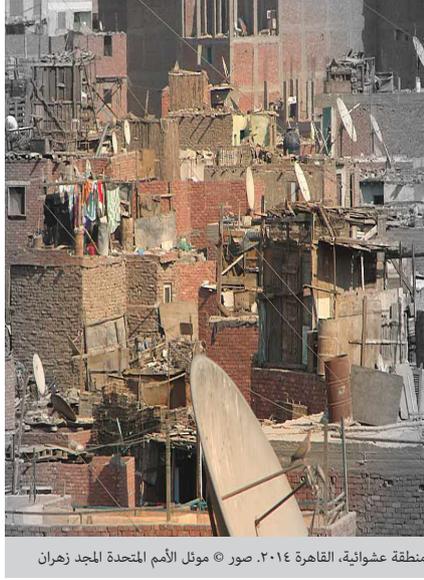
٦. الحد من المخاطر وإعادة التأهيل

تقع الدول العربية بين تلك الدول التي تمتلك أندر الموارد المائية المخصصة للفرد في العالم، و يجري في تلك الدول استنزاف احتياطيات المياه الجوفية، وطلقات المياه الجوفية وإمدادات المياه الحضرية بمعدلات تندر بالخطر. وتمثل ندرة المياه ذلك التحدي الذي أدى إلى تعجير الصراعات في الماضي. ومن المنتظر أن تتفاقم مشكلة ندرة المياه بفعل تغير المناخ. فارتفاع درجات الحرارة وانخفاض هطول الأمطار بسبب تغير المناخ سيسفر عن تفاقم مشكلة ندرة المياه وزيادة وتيرة نوبات الجفاف الشديد،

سوريا: الملفات السريعة للمدن ودعم المأوى وتقييم الاحتياجات

تم عمل خمسة ملفات مدن سريعة، بتمويل من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، خلال ٢٠١٤ لكل من حمص وحلب ودرعا اللاذقية ودير الزور. وقد تم فيها تحليل آثار الأزمة على كل مدينة. وتقدم تلك الملفات تحليلا شاملا لاتجاهات التهجير، والإسكان، وإمدادات المياه والصرف الصحي، وشبكات الطرق والكهرباء والصحة والتعليم، والأمن الغذائي، والتنقل. كما تسلط الضوء على (النقاط الساخنة) حيث يكون الضعف السكاني حادا. ومن خلال تقديم المعلومات المتعلقة بالسكان، والأضرار، والقضايا القطاعية، توفر تلك الملفات رؤى جد مفيدة عن كيفية تعامل الناس في الأحياء المختلفة مع الأزمة. وهذا بدوره يساعد الهيئات الإنسانية وهيئات الاعاشة علي تحديد أولويات استجابتها وتحركاتها.

وبناء على النتائج التي خلصت إليها ملفات المدن، تم إجراء تقييم أكثر عمقا لاحتياجات المأوى على مستوى الأحياء في التل، ومعربا وأشرفية صحنيا وفي ريف دمشق وكذلك في حي صلاح الدين في حلب. وقد تمت الاستعانة بملفات الأحياء في وضع وصياغة خطط عمل تقوم على المناطق ذات الأولوية من أجل تحقيق الانتعاش والاستقرار من خلال منهج أصحاب المصلحة المتعددين، والتي جرى تنفيذها فيما بعد عن طريق برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موتل الأمم المتحدة) ووكالات الأمم المتحدة الأخرى فضلا عن الشركاء المحليين. والآن ومع تمويل إضافي من الاتحاد الأوروبي يتولى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موتل الأمم المتحدة) ملفات المدن والأحياء في ٢٢ مدينة سورية.



منطقة عشوائية، القاهرة ٢٠١٤. صور © موتل الأمم المتحدة المد زهران

والاقليميين من تحديد الفرص والمناطق المحتملة للتدخل كي تصبح مدنهم أكثر ازدهارا. ويتم تنفيذ ذلك الآن في المملكة العربية السعودية ومصر ويعتزم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية التوسع في كل المنطقة العربية بالتعاون مع شركائها في الدول العربية. ومن المنتظر أن يكون بمثابة أداة رصد لتنفيذ استراتيجية جامعة الدول العربية لشؤون الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة.

٧. البحوث الحضرية وتنمية القدرات

يُعد الافتقار إلى المعرفة وعدم كفاية القدرات في كثير من الأحيان من المعوقات الرئيسية فيما يتعلق بتحقيق ممارسات التنمية الحضرية المستدامة. وقد يؤدي ذلك إلى الإجراءات التي تخفق في التمحيص في الخصائص المحلية للمشكلة، واحتياجات المجتمعات، والديناميكيات المعقدة بين القطاعات في المدن. في هذا الصدد، تبرز الحاجة إلى تزويد الحكومات الوطنية والمحلية للعمليات الحضرية وجذور القضايا على نحو أفضل، وذلك من أجل تطوير سياسات ملائمة وتحسين أدائها بما يخدم مصلحة سكان الحضر. وتساعد البيانات والتحليلات الحضرية المدن على اتخاذ القرارات الصحيحة بشأن السياسة، كما تمكنها من تحديد وترتيب أولويات العمل وتسمح لها بمراقبة الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمدن بصورة منهجية. وفي الوقت نفسه، يؤثر حدوث أزمة حادة في الاقليم علي المناطق الحضرية بطرق مختلفة، و لذا فان جمع البيانات في هذه المناطق يعد أمرا جد هام بالنسبة للتخطيط الأعمال.

ويسعى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موتل الأمم المتحدة) إلى نشر الوعي وزيادة المعرفة فيما يتعلق بالتنمية الحضرية المستدامة من خلال عدد من الأدوات الإبداعية.

ويقدم تقرير حالة المدن العربية لعام ٢٠١٢ صورة شاملة عن الأوضاع والاتجاهات الحضرية في كل منطقة من المناطق العربية الأربع ويقدم نقاشا عن أوجه التشابه والاختلاف والروابط بين هذه البلدان.

وتعتبر مبادرة ازدهار المدن مبادرة جديدة تمكن السلطات في المدن واصحاب المصلحة المحليين

رؤية مستقبلية

في سياق مواجهة التحديات التي تقع ضمن مهمته، أنبت المكتب الإقليمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) والمعني بالدول العربية بالفعل أن بإمكانه تحقيق اختلاف في المنطقة العربية. وما تحقق من نجاحات سابقة كان بمثابة الدافع لمواصلة الانخراط في تحقيق الرؤية من أجل:

«دعم تنمية المدن والمستوطنات البشرية المتكاملة والشاملة والمستدامة، القادرة على توفير مستوى معيشة ملائم للأطفال والشباب والنساء والرجال، والتي تتمتع بالحكم الرشيد والقدرة على التكيف مع الصدمات.»

من أجل القيام بذلك، يهدف المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الي زيادة وتعزيز التعاون وتبادل المعرفة فيما يتعلق بأفضل الممارسات بين مختلف الدول العربية في مجال التنمية الحضرية. كما يسعى

إلى تعزيز عمله في البلدان التي تشهد الأزمات مثل سوريا والعراق، وإلى وضع برامج في تلك الدول العربية التي لم تشهد وجوداً لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على أرض الواقع حتى الآن. وفي سياق عالمي، يأتي عمل موئل الأمم المتحدة مدفوعاً بتعبئة الأطراف الإقليمية الفاعلة نحو مؤتمر موئل الأمم المتحدة الثالث، وبتففيذ أهداف التنمية المستدامة.

وبعد أن حقق المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) وجوداً قوياً وناجحاً في العديد من بلدان المنطقة العربية، يتمثل هدفه الآن في التركيز بشكل كبير على التعاون الفني عبر الإقليم، لا سيما في ضوء إطلاق إستراتيجية جامعة الدول العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة و ما خلص إليه المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية حيث التزمت الدول العربية بالعمل معاً من أجل تحقيق التحضر المستدام و توفير السكن الملائم للجميع. ومن أجل تحقيق ذلك، من المنتظر أن يقوم المكتب الإقليمي للدول العربية التابع

لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتعزيز تبادل المعرفة وأفضل الممارسات في مجال العناصر الرئيسية المتضمنة في جدول الأعمال الحضري الجديد □ وهي، في السياسة الحضرية الوطنية، وامتدادات المدينة المخطط لها، والإدخال الحضري وتخطيط المدينة والتخطيط الإقليمي والاقتصاد والتمويل الحضري والتشريعات الحضرية. وعلاوة على ذلك، من المنتظر أن يقوم المكتب الإقليمي للدول العربية أيضا بأقامة برامج عالمية رئيسية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية فيما يتعلق بالأماكن العامة ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، والأراض، والمياه والصرف الصحي. كما أنه من المنتظر أن يقوم بإطلاق مبادرات إقليمية جديدة فيما يتعلق بالهجرة الحضرية والمرونة الحضرية. إن المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية يؤمن بأنه من خلال السياسات المستدامة والأطر المترابطة، يمكن للتحضر أن يلعب دوراً رئيساً فيما يتعلق بتحقيق النمو والازدهار والاستقرار في المنطقة العربية.



صورة من العراق © الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية



